وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 29 مارس 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع وسط مخاوف تطورات الأزمة المصرفية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط الخام أمس الثلاثاء بعد صعودها في الجلسة السابقة مع تركيز الأسواق على التطورات في الأزمة المصرفية ومؤشرات تعزيز الطلب في الصين.

تراجعت الأسعار بعد ارتفاعها بأسرع وتيرة في أكثر من أربعة أشهر يوم الاثنين، وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 4 سنتات أو 0.05 ٪ إلى 72.77 دولارا. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 30 سنتا إلى 77.82 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0312 بتوقيت غرينتش.

وقالت تينا تينج، المحللة في أسواق سي ام سي، «على الرغم من استمرار المخاطر في النظام المصرفي وسط الحدث الأخير، فإن عمليات شراء النفط الخام قد تكون الاتجاه السائد على المدى القريب».

ارتفعت الأسعار في الجلسة السابقة بعد أن أوقفت تركيا ضخ الخام من كردستان عبر خط أنابيب بعد قرار تحكيم أكد أن موافقة بغداد مطلوبة لشحن النفط، ومن المرجح أيضًا أن تستمر أسعار النفط في جذب الدعم من مؤشرات تعافي الطلب الصيني. ومن المتوقع أن ترتفع واردات الصين من النفط الخام بنسبة 6.2 ٪ في عام 2023 إلى 540 مليون طن، وفقًا لتوقعات سنوية لوحدة أبحاث تابعة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية يوم الاثنين. وقالت تنغ: «ستكون مؤشرات مديري المشتريات التصنيعية والخدمية في الصين محركًا اقتصاديًا رئيسيًا لأسعار النفط ، حيث من المرجح أن تؤدي البيانات الإيجابية إلى زيادة تحسين توقعات الطلب».

ينشر معهد البترول الأميركي، وهو مجموعة صناعية، بيانات المخزون الخاصة به في الساعة 4:30 مساءً. بتوقيت شرق الولايات المتحدة يوم الثلاثاء وإدارة معلومات الطاقة الأميركية الساعة 10:30 صباحًا يوم الأربعاء.

في تلك الغضون، توقف صعود النفط حيث تزن الأسواق ضعف العرض واضطراب الطلب. وبحسب انفستنق، تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية المبكرة يوم الثلاثاء بعد ارتفاعها في الجلسة السابقة، حيث أثقلت الأسواق احتمالية تشديد المعروض على المدى القريب مقابل الاضطرابات السياسية المتزايدة في أجزاء من أوروبا.

قفزت أسواق النفط الخام يوم الاثنين بعد أن ذكرت تقارير أن نحو 450 ألف برميل يوميا، أو 0.5٪ من إمدادات النفط العالمية من كردستان قد توقفت بعد أن أكدت قضية تحكيم أن موافقة العراق مطلوبة لشحن النفط من تركيا. وأشارت الخطوة إلى بعض الاضطرابات في إمدادات النفط على المدى القريب.

لكن من ناحية أخرى، أشارت إضرابات النقل الكبرى في ألمانيا وفرنسا إلى رياح معاكسة على المدى القريب للطلب على النفط. قطع هذا الاتجاه ارتفاعًا في أسعار النفط هذا الأسبوع، ومن المرجح أن يكون بمثابة ثقل على الأسواق في المدى القريب.

وشهدت ألمانيا على وجه الخصوص توقف النقل العام حيث أدى التضخم المتزايد إلى دعوات لزيادة الأجور، مما أدى بدوره إلى إضرابات نقابات النقل.

ساعد الافتقار إلى الأخبار السيئة عن البنوك الأميركية خلال الأسبوع الماضي على تهدئة المخاوف بشأن الأزمة المصرفية. استفاد ضعف الدولار أيضًا من أسعار النفط هذا الأسبوع، حيث أدى ضعف الطلب على الملاذ الآمن وتوقعات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأقل تشددًا إلى التأثير على الدولار. يدعم ضعف الدولار الطلب على النفط الخام من خلال جعل النفط أرخص للمشترين الدوليين. ومع ذلك، انخفضت أسعار النفط بنحو 10٪ حتى الآن هذا العام، بعد أن هبطت إلى أدنى مستوياتها في 15 شهرًا في وقت سابق في مارس حيث تخشى الأسواق من أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي إلى إضعاف الطلب على النفط الخام هذا العام.

بينما من المتوقع أن يؤدي التعافي في الصين إلى زيادة استهلاك النفط الخام، إلا أن القراءات الاقتصادية الأولية من البلاد رسمت صورة ضعيفة للطلب على النفط الخام. وانخفضت واردات البلاد من النفط في الشهرين الأولين من العام.

تنتظر أسواق النفط الخام بيانات نشاط الأعمال الصينية الرئيسة المقرر صدورها يوم الجمعة لمزيد من الإشارات الاقتصادية على أكبر مستورد للنفط في العالم. شهدت البلاد انتعاشًا حادًا في النشاط بعد رفع قيود مكافحة كوفيد في وقت سابق من هذا العام. لكن هذا لم يترجم بعد إلى ارتفاع الطلب على النفط الخام.

من جهتها، تحافظ الهند على قوة طلبها لخام الأورال الروسي الذي أدى لارتفاع الصادرات الروسية للهند بحسب، مصادر، رفينيتيف. وقال متعاملان إن الهند كانت أكبر مشتر لنفط الأورال المنقول بحرا في مارس وإن طلب البلاد على هذا الصنف يعني أن على روسيا الحفاظ على صادراتها مرتفعة حسبما أظهرت بيانات رفينيتيف أيكون يوم الاثنين.

وظهرت مصافي التكرير في الهند، التي نادرا ما اشترت النفط الروسي في الماضي، بسبب ارتفاع تكاليف النقل، كعملاء رئيسين للنفط لروسيا، حيث التقطت الخام الذي رفضه الغرب منذ بدء الصراع في أوكرانيا في فبراير 2022. أظهرت بيانات رفينيتيف أنه في مارس ، شكلت مشتريات الهند من نفط الأورال أكثر من 65 ٪ من إجمالي الصادرات المنقولة بحراً من جبال الأورال. وقال تجار إن الطلب المتزايد من المصافي الهندية يجبر روسيا على دعم الصادرات رغم تعهد موسكو بخفض إنتاج النفط. في الأسبوع الماضي، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك إن روسيا تقترب جدًا من تحقيق هدفها بخفض إنتاج النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميًا إلى نحو 9.5 ملايين برميل يوميًا. قال متعاملون إن روسيا قد تستمر في أبريل في الحفاظ على ارتفاع صادرات النفط لتلبية احتياجات المصافي الهندية. ستسمح الصيانة الموسمية لمصافي النفط الروسية للدولة بالقيام بذلك.

ومن المتوقع أن تزداد شحنات نفط الأورال الروسية في مارس بنسبة 4 ٪ في فبراير. وقال تاجر في سوق النفط الروسية «الهند تشتري النفط الروسي بنشاط كبير، إنها مربحة مقارنة بالبدائل. يطلبون كميات كبيرة ونحن بحاجة إلى التسليم».

وقال متعاملون إن الطلب من المشترين الهنود دعم أسعار نفط الأورال. وقال نوفاك الأسبوع الماضي إن الخصم على جبال الأورال انخفض بنحو ثمانية دولارات للبرميل مقارنة بمنتصف يناير، وقال تجار إن زيادة شحنات نفط الأورال شددت سوق الناقلات التي تواجه بالفعل قيودًا بسبب العقوبات.

هذا هو السبب في أن الشاحنين يستخدمون ناقلات سويز ماكس، المصممة لنقل 130.000-180.000 طن، لشحن 100.000 طن من الشحنات من موانئ البلطيق. وقال التجار إن ما لا يقل عن 11 ناقلة من خطة التحميل في مارس والتي حملت شحنات الأورال من موانئ البلطيق كانت بحجم سويز ماكس.

تظل تكلفة الشحن لسفن سويز ماكس وأفراماكس كما هي بسبب نقص ناقلات أفراماكس، والتي عادة ما تحمل نحو 70.000 إلى 120.000 طن. وقال تاجران إن تكلفة نقل نفط الأورال من موانئ البلطيق إلى الهند ارتفعت هذا الأسبوع إلى 8.5 - 8.7 ملايين دولار. وقدرت تكلفة الشحن لهذا الطريق الأسبوع الماضي بنحو 7.9-8 ملايين دولار.

«المملكة».. تمنع حدوث أسوأ السيناريوهات في تاريخ أسواق النفط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

لطالما يتذكر العالم البلد الأقوى إمداداً وتخطيطاً وإدارة لأمن الطاقة العالمي، المملكة العربية السعودية والتي ما فتئت من خوضها معتركات ضرب بنيتها التحتية للنفط والغاز بعدد 28 صاروخاً في 14 سبتمبر 2019، لتثبت للعالم منذ لك اللحين، مدى قوة موثوقية أفعالها قبل أقوالها لتنقذ العالم مراراً وتكراراً من أزمات عصفت بدورات من مظاهر الحضارة والتطور الاقتصادي العالمي الذي ظلت المملكة تمثل شريانه الرئيس وعصبة المركزي بما وهبها الله من ثروات وموارد لا تنضب بقوة فكر عقول قادتها وشعبها العظيم.

في وقت لم تال المملكة جهداً لمنع فقر الطاقة ودأبها لإيصالها لنهضة شعوب العالم أجمع وهي في غمرة انتقال الطاقة التي تصر المملكة على قوة امتزاج الطاقات الأحفورية للنفط والغاز بالمتجددة والنظيفة وصولاً لحماية أقوى لكوكب الأرض من كل الانبعاثات الصناعية.

ومع ذلك اكتفى وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بتركيز الحديث في بث تلفزيوني لقناة إم بي سي بكيفية استطاعة المملكة منع حدوث أسواء سيناريو في تاريخ أسواق النفط في ذلك اليوم المشؤوم في تاريخ الطاقة العالمية. وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان «كل شيء ممكن أنساه في حياتي إلا ذلك اليوم الذي ذهبت فيه لبقيق وكان يوما أسود فعلاً، والمنطقة مظلمة فعلاً ولكن الشعور بحالة من الانكسار لم يحصل لي في تاريخ حياتي». ولفت وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان إلى أن الدولة كانت تباهي بأنها المصدر الآمن الموثوق الذي يعتمد عليه وهو شعار عرفت به المملكة وقال «وكنا محتفظين بطاقة إنتاجية غير مستغلة لهذ الغرض ومنذ أن عملت بوزارة البترول سابقاً وثم الطاقة إلى هذا اليوم والعالم يدرك أن المملكة هي المصدر الآمن الموثوق للطاقة بالعالم، وعندما يحدث حدث مثل هذا في 20 دقيقة تشل نصف الطاقة الإنتاجية لهذا البلد ومن دون أن يكون لدينا القدرة لاستعادة التوازن والقدرة بهذه السرعة سيصبح كل ما بنيناه في 40 سنة هبا منثورا»، حسبما كشف وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان.

ووصف برنامج «ضربات بقيق» بأن السعودية تعتبر ثاني أكبر منتج للنفط في العالم ولديها ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، ولكن الرقم الأهم أن السعودية تعتبر أكبر مصدر للنفط الخام في العالم وإنتاجها اليومي يمثل 16 ٪ من النفط المتداول في الأسواق. ولذلك فهي الطرف الأكثر تأثيراً في استقرار الأسواق العالمية وضمان إمدادات الصناعات النفطية لتؤثر بشكل مباشر على أسعار أي سلعة موجودة حول العالم.

ولهذا السبب لا أحد على كوكب الأرض يتمنى أي ارتباك أو تهديد لصادرات النفط السعودية. لكن وللأسف هذا السيناريو المرعب حدث بالفعل بتاريخ 14 سبتمبر 2019 عند الساعة الثالثة والنصف فجراً والحدث تعرض منشآت أرامكو في بقيق وخريص لهجوم إرهابي غاشم أوقف نصف إنتاج السعودية.

وتحدث القادة الذين أداروا التعامل مع الأزمة وكواليسها وكيف استطاعوا منع حدوث أسواء سيناريو في تاريخ أسواق النفط. وقال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو م. أمين الناصر إنه تلقي اتصالا في وقت متأخر يؤكد أن هناك أمرا جللا وخطيرا تلقيت الاتصال 3:45 فجراً في عطلة أسبوعية يوم السبت ورديت كان المتصل نائب الرئيس الأعلى للمنبع وتحدث عن تعرض معامل خريص وبقيق لحوادث طارئة.

وبدأت التنبؤات بنهاية أكبر مصدر للنفط في العالم والمحللين يرون أن انهيار الصادرات سيؤدي إلى فقدان الثقة من قبل المستوردين في أرامكو وخصوصاً أن التوقعات تشير إلى أشهر طويلة حتى تستعيد أرامكو مستويات إنتاجها وهو مشهد قاتم جداً ولم يمحُ سواده سوى تقارير المختصين في أرامكو عندما زفوا البشرى لكبير الإداريين الناصر الذي قال ما في شك إنه حادث مروع ولكن بحكم عملي سنين بالتشغيل كان توقعي قبل ما أجلس بالصباح مع المختصين بالشركة إننا نحتاج بحدود 6 أسابيع لإرجاع المنشآت المتضررة، ولكن كانت المفاجأة من جميع المختصين أننا بحاجة 3 أسابيع لإعادة كل شي على ما كان عليه. ولكن وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان قال إن الوضع مخيف ولكنه طمأن العالم بقوة إجراءات الطاقة السعودية وبقوة قدراتها الخاصة على إعادة الإنتاج في غضون 48 ساعة وتحمل الجميع المسؤولية وكانت المملكة عند ثقة العالم كما هي بل ازدادت ثقة العالم والمواقف الصعبة تظهر معادن أرواحها وكنا نشعر جميعنا بحجم كبير من الفخر والاعتزاز على ما نحرزه من تقدم منظم في احتواء الكارثة ولم ينخفض إنتاجنا.

ولم تنخفض مبيعاتنا ولم يكن هناك تأثير على السوق المحلية إلا تأثير محدود على بعض منتجات الغاز المخصص للصناعة الكيميائية والتحلية والكهرباء وغيرها وتم حل الإشكالية في حينها والمعالجة في تبديل إمدادات بعض السلع بأخرى دون إضرار هذا بخلاف الخزن الاستراتيجي الذي كان من أهم الممكنات التي كانت لدى المملكة في تعدد المنتجات وقابلية معالجة التحول.

وامتدح وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان قوة التصدي التكنولوجي الاحترافي لهجمات 14 سبتمبر 2019 على أكبر منشآت النفط والغاز في العالم في بقيق وخريص وتشكل خمس الإنتاج العالمي للنفط، حيث تظل محطات بقيق أكبر المراكز العالمية لمعالجة النفط الخام وتوزيعه عبر شبكات الأنابيب، من المنبع إلى المعالجة إلى الاستهلاك. فيما كان لسرعة احتواء المملكة لتلك الهجمات، وإعادة الإنتاج في غضون 48 ساعة، وقعاً بالغاً التأثير من الموثوقية وطمأنة العالم بعدم تقلص إمداداتها وعدم تأثر شحناتها مع قدرتها الملهمة في المحافظة على توازن الأسواق، وبالتالي لم تتأثر أسعار النفط بالارتفاع كحال حوادث النفط التاريخية الأخرى.

تبعات وسيناريوهات

وقال المذيع وبعد الوصول للمدة المؤكدة لعودة مستويات إنتاج أرامكو السابقة للنفط، كانت هناك تبعات وسيناريوهات تتم مناقشتها ومطلوب حسمها فما كان هو القرار الأمثل؟ وأوضح وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بأن حكومة المملكة سخرت كل ما من شأنه استقرار الاقتصاد العالمي وأمن إمداداته، ووقف ولي العهد الأمير محمد بن سلمان شخصياً لسرعة إعادة الإمداد بالمهنية الأمنية وكل السبل لعدم زعزعة استقرار اقتصادات العالم، مع التشديد لسبل تلافي تلكم اعتداءات بالطرق التكنولوجية. وقال الأمير عبدالعزيز «كانت فرصة غاشمة وجب استغلالها الأمثل لنعلن للعالم أنه وبما تعرضنا إليه نحن قادرون على العودة كما كنا ولكن ما تأثيرها على الأسواق سيكون الانخفاض حتماً ولكن موثوقيتنا سترتفع والبلاد نالها شرف عدم الانكسار».

من جهته تداخل الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو م. أمين الناصر وقال إن سيدي ولي العهد كان همه أن تظل المملكة لها ثقلها العالمي والمصدر الآمن بموثوقية عالية جداً لموارد غير موجودة بالأسواق الأخرى والحس واللفتة عالمية وحرصنا لحضور الصحافة العالمية التي شككت بالعودة السريعة للإنتاج إلا بعد أكثر من 6 أشهر أو سنة لإرجاع ما تم تخريبه من الهجمات الإرهابية وأنه حدث كبير جدا وجلل، وبعد تأكد ولي العهد أنه بعد 3 أسابيع وفق تقارير الشركة لعودة الأمور لسابق عهدها، طالب ولي العهد أرامكو الخروج للعالم ونشر تقريرها بأن العودة بعد 3 أسابيع وأن أي من عملائنا وهذا مهم جداً وخلال الثلاثة أسابيع لن تتعطل إمداداتهم حيث لدى المملكة المخزونات المحلية والدولية لزويد جميع عملائها وهذا ما حدث بالفعل حيث تسلمت جميع الدول شحناتها وفق الوقت المحدد دون تأخير.

وقال الناصر لقد حضر الإعلام المحلي والعالمي ومشاهدة حجم الدمار وقوة الإرادة لعودة الإنتاج وأن أمن الطاقة العالمية في أيد أمينة في أحضان المملكة العربية السعودية والتي تطالب العالم أجمع بالتعاضد معها لرفد شعوبها بوقود الحضارة والتقدم التكنولوجي الذي يعيشه العالم اليوم بفضل القيادة الحكيمة للمملكة لسوق الطاقة العالمي.

وقال الناصر وبحكم عملي المباشر في التشغيل وتدرجي الوظيفي وفي غضون 10 دقائق تواجدت في الموقع في المركز الرئيس لإدارة التحكم في الظهران وكان التركيز منصباً على الاطمئنان بعدم وجود خسائر بشرية والتي لا يمكن تعويضها مقابل مجرد استبدال معامل وخزانات ومعدات بأخرى، والهم الأكبر منصب على سلامة العاملين أولاً تلك الكوادر الوطنية الشابة والاستشارية الخبيرة صعب جداً تعويضها ودائما عندما تحدث حوادث الهم الأكبر هل هناك إصابات، والدرس الذي تعلمناه من قبل سيدي ولي العهد أن «السعودي ما يخاف» ولو شاهدت في مكان ثاني لوجدت أن كل الناس تهرب من هول 25 صاروخا يشاهدها الجميع تضرب الخزانات وأثبت المشغلون براعة في سرعة إغلاق الإمدادات عن بعد ولكن يجب أهمية التواجد إلى جانب الصمامات للتأكد من أحكامها بشكل كامل والكل كان متواجد في موقعه بكل شجاعة وحماية.

ذهول العالم

وكان التساؤل والحدث البطولي الذي أذهل العالم بالسيطرة على الحرائق في ساعات محدودة أعادت الأمل للعالم بقوة أمن الطاقة السعودية، وعند تقييم الأضرار والعالم يترقب ما بين أسواق تريد معرفة النتائج لتعكسها على أسعار النفط وأعداء يتطلعون لإعلان نصرهم المزيف عن السعودية ومصانع ومصافي تتوق للاطمئنان على إمداداتها وجميعها أحداث لا يتمناها أي وزير طاقة لم يكمل شهره الأول في منصبة واليوم يتلقى اتصالات مكثفة من ولي العهد لمعرفة تقييم حجم الأضرار.

وعندها قال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان لا نستطع تقييم الأضرار في حينها ولكن تركيزنا أن الوضع تحت السيطرة وآمن وسليم وبالتالي الفرق الفنية والهندسية يمكنهم التدخل وكان التخوف أن يكون هناك غاز قد يكون قابل للاشتعال قد يضاعف الكارثة ولذلك كان التقييم في اليوم التالي وثقتنا كانت كبيرة جدا بمن يتعاملون مباشرة مع الحدث.

وفي ذلك اليوم العصيب هناك أبطال بمعنى الكلمة في مواقع العمليات وهم يشاهدون الصواريخ والمسيرات تعبر فوق رؤوسهم وتسقط أمام أعينهم ولكن ببسالة غير مستغربة استمروا في مكافحة الحرائق مع تطبيق معايير السلامة المهنية التي تتصف بها أرامكو وكافة عامليها.

ووصف الناصر المنظر بقوله عندما وصلنا المركز كان هناك نقل حي ومنظر مروع لم يسبق لي مشاهدته على الطبيعة حرائق مشتعلة في كل مكان أكثر من 13 حريقا ضخما وحرائق صغيرة منتشرة في كل اتجاه بين بقيق وخريص والحديث عن 25 صاروخا تضرب منطقة بترول ومعامل وتم التنسيق الفوري مع المعامل في المنطقتين لاحتواء الحرائق المشتعلة في المعامل وتقديم المساعدة وتم التعامل مع الحرائق في المعملين بجهود المشغلين وعاملي الصيانة ورجال الإطفاء ورجال الدفاع المدني في غضون 7 ساعات تم الاخماد التام.

وأكدت وكالة الطاقة الدولية أن الاعتداء الذي استهدف أكبر منشآت النفط والغاز بالعالم، بالمملكة العربية السعودية، تؤكد مجدداً ضرورة البقاء يقظين من المخاطر التي تهدد أمن الطاقة العالمية». وبينت الوكالة الدولية للطاقة أنها تراقب الوضع عن كثب، مؤكّدةً أن الإمدادات في الأسواق البترولية العالمية تديرها السعودية بدراية واعية ولم تتأثر.

فيما تعتبر بقيق أكبر منشآت أرامكو لمعالجة النفط في العالم بطاقة نحو 6 ملايين برميل يوميا. وتقول أرامكو تؤدي بقيق دورا محوريا في أعمال الشركة اليومية، بوصفها أكبر مرفق لمعالجة النفط وأكبر معدل التركيز النفط الخام في العالم.

تتلقى مرافق النفط في بقيق النفط الخام المر من معامل فرز الغاز من النفط لتعالجه وتحوله إلى نفط خام حو، ثم تنقله إلى رأس تنورة والجبيل، على الساحل الشرقي، وإلى مدينة ينبع على الساحل الغربي، ومصفاة بابكو في البحرين، بعد ذلك، ترسل الغاز المنبعثة كمنتجات ثانوية من الخزانات شبه الكروية وأعمدة التركيز كجزء من عملية التحويل، إلى مرافق سوائل الغاز الطبيعي في بقيق لإخضاعها لعمليات معالجة إضافية.

وتعد بقيق المركز الرئيس لمعالجة النفط الخام العربي الخفيف جدا والعربي الخفيف بطاقة إنتاجية تزيد على 7 ملايين برميل في اليوم، وتنفذ فيها ثلاثة أعمال معالجة رئيسة: هي معالجة النفط وسوائل الغاز الطبيعي والمنافع.

والأهم النظر بما قال الناصر، على أن هذه الأحداث الجسيمة اثبتت أن موثوقية المملكة العربية السعودية، ممثلة في أرامكو، راسخة وقوية وأهل للاعتماد عليها، مهما كانت الظروف، وذلك «لأنها تستند إلى ثلاثة عناصر جوهرية أولها وأهمها على الإطلاق ثروتنا البشرية المتميزة التي أثبتت في مختلف الظروف والأحداث، تفانيها ومهنيتها وهمتها العالية وقدرتها على الإبداع، والعنصر الثاني يكمن في الاحتياطيات الهائلة من الموارد الهيدروكربونية، والعنصر الثالث في البنية التحتية الضخمة من المرافق والمعدات».

ومما يبعث على البهجة والفخر أنه، على الرغم من سحب الدخان الأسود التي غطت سماء بقيق وخريص في ذلك الصباح، ورغم فداحة تلك الهجمات الإرهابية، لم يلحق الضرر إلا بأجزاء من البنية التحتية فقط، ولم تتأثر احتياطياتنا، وأهم من ذلك لم يصب أي من موظفي الشركة بسوء.

وقال «وقد تولدت لدي قناعة كاملة، بأن هذا الهجوم جعل الشركة، والعاملين فيها، أقوى عزيمة من أي وقت مضى، بل امتدت هذه القوة إلى خارج الشركة، فبينما كانت النيران مندلعة، وجدنا شركاءنا في العمل والإنجاز، من شركات وطنية ودولية، يبادرون إلى مد يد العون والمساعدة، من أجل إعادة البناء واستعادة مستويات الإنتاج. وهذا يؤكد أن أرامكو السعودية ليست مجرد شركة، بل هي جزء حيوي من مجتمع عالمي كبير وقوي ومترابط».

تفاؤل في سوق النفط بقوة الطلب الصيني .. سحوبات قوية في البنزين ونواتج التقطير

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت التقلبات في سوق النفط الخام وسط تركيز المتعاملين على مخاوف المعروض وأزمة المصارف الأمريكية.

وتتفاءل السوق بعودة الطلب الصيني، لكنها ترى أن الحديث عن نمو قوي للطلب في المرحلة الراهنة قد يكون مبالغا فيه في ظل تباطؤ وتيرة التعافي واستمرار حالة عدم اليقين في السوق، في ضوء الانهيارات المصرفية التي قوضت الثقة وجعلت أسعار النفط تقترب من 70 دولارا للبرميل. وقال لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون "إنه لا يوجد حاليا ما يشير إلى تدخل جديد من جانب تحالف (أوبك +) في السوق النفطية بعد انخفاض الأسعار أكثر مع تكرار وقوع أزمات مصرفية أخرى، لكن في المقابل حدث ارتفاع في أسعار النفط إلى أعلى مستوى له في نحو أسبوعين، حيث أدت اضطرابات الإمدادات في تركيا إلى زيادة تفاؤل السوق على نطاق واسع بأنه قد يتم تجنب عدوى مصرفية أوسع". وذكر المحللون أن شراء شركة "فريست سيتيزن" بنك "سيليكون فالي" خفف من المخاوف من أن اضطراب القطاع المصرفي قد يمتد إلى أزمة أوسع بينما أدت خلافات في العراق إلى توقف نحو 400 ألف برميل يوميا من صادرات النفط الخام وأيضا تعمل المصافي الفرنسية بجزء ضئيل من طاقتها الطبيعية وسط إضرابات احتجاجا على إصلاحات نظام التقاعد الحكومي. ورجح المحللون أن تصدر بيانات إيجابية قريبا عن التضخم تؤدي إلى تحسين المعنويات في سوق النفط الخام، مشيرين إلى تقارير بنك "ستاندرد تشارترد" التي تؤكد أن توازن العرض والطلب على النفط معتدل نسبيا من حيث الآثار السعرية لكنه لا يدعم أي زيادة مستمرة هذا العام فوق مائة دولار للبرميل، متوقعين أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 91 دولارا للبرميل في العام الجاري و98 دولارا للبرميل في العام المقبل. وقال سيفين شيميل مدير شركة في جي أندستري الألمانية، "إن أسعار النفط الخام تماسكت نسبيا بعد الشعور بالهدوء في الأسواق المالية، لكن النفط في طريقه إلى تسجيل أسوأ شهر له منذ نوفمبر الماضي بسبب تأثيرات حدوث الركود الأمريكي المحتمل ومرونة أسعار وإمدادات الإنتاج الروسي"، مشيرا إلى تركيز التجار على أحدث بيانات التضخم في الولايات المتحدة.

وذكـر أن آفـاق الطلـب جيـدة على الرغم من تضـارب البيانات والتقديرات مع جهـات دولية عديدة، لكن من المؤكـد تعافـي الطلـب خاصة فـي الصين على وقود الطائـرات إلى نحو 90 في المائة من مسـتوى ما قبل الجائحة، بينما تسـتعد الصين أيضا لتشـغيل طاقة تكرير جديدة في الأعوام المقبلة، حيث من المقرر أن يخرج طلب الصين على النفط من المنطقة الحمراء ويسـجل نموا قويا بنسـبة 5.1 في المائة على أسـاس سنوي في العام الجاري، ما يوفر فرصا كبيرة لمصافي التكرير لزيادة الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد في الداخل.

من جانبه، ذكر روبين نوبل مدير شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن أسعار النفط الخام تلقت تحفيزا قويا نحو الصعود في بداية الأسبوع الجاري ردا على توقف صادرات النفط الخام في كردستان، وذلك بعدما قضت غرفة التجارة الدولية الأسبوع الماضي لمصلحة العراق ضد تركيا في خلاف على تدفقات الخام من كردستان، لافتا إلى تأكيد شركة وود ماكينزي الدولية أن عودة الصين إلى التنقل الطبيعي من المتوقع أن تؤدي إلى انتعاش قوي في الطلب العالمي على النفط في العام الجاري، حيث سيربح الطلب الصيني هذا العام 2.6 مليون برميل يوميا.

وأضاف أن "أسعار النفط تلقت دعما إضافيا من خلال إشارات على تهدئة المخاوف بشأن النظام المصرفي في الولايات المتحدة"، مبينا أن ذلك يأتي عقب انخفاض في أسـعار النفط لم يكن متوقعا من قبل، حيث يبدو أن النفط انخفض أكثر من أي سـلعة أخرى، كما يشـير حجم الانخفاض في أسـعار النفط إلى مخاوف من حدوث ركود حاد.

مـن ناحيتـه، قـال ماركـوس كروج كبير محللي شـركة أيه كنترول لأبحـاث النفط والغـاز، "إن التفاؤل يعود تدريجيا للسـوق النفطية على الرغم من مخاوف الركود الممتد للطلب على النفط الخام"، لافتا إلى وجود مزيـد مـن علامـات التسـارع فـي إعادة الانفتـاح الصيني وهو ما يؤدي إلى مكاسـب كبيرة فـي الطلب على النفط الخام.

وأوضح أن أسعار خام غرب تكساس الوسيط المنخفضة قد تدفع وزارة الطاقة الأمريكية إلى طرح عروض لتجديد احتياطي البترول الاسـتراتيجي الأمريكي، حيث أشـارت الوزارة سـابقا إلى أنها سـتعيد شراء النفط الخـام فـي نطاق سـعري بيـن 67 - 72 دولارا للبرميـل. بدورها، ذكرت جولميـرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، أن النفط الخام شهد أكبر انخفاض أسبوعي له منذ ستة أعوام بسبب المخاوف المرتبطة بالركود والأزمة المصرفية الدولية، موضحة أن انهيار بنك سيليكون فالي دفع خام برنت في الأسـبوع الماضي إلى أدنى مستوى له في 14 شهرا.

ونقلت عن تقارير دولية أن هناك عمليات بيع مكثفة للنفط الخام والبنزين جنبا إلى جنب مع تحرك سريع من قبل الصناديق في المعادن الثمينة، مشيرة إلى أنه كانت هناك سحوبات قوية في البنزين ونواتج التقطير وقد ارتفعت مخزونات النفط الخام بمقدار 3.35 مليون برميل فوق متوسط خمسة أعوام، بينما لا يزال الطلب ضعيفا، بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط الخام في ختام تعاملات أمس، لتواصل مكاسبها الحادة التي حققتها في الجلسة السابقة بفعل مخاطر تعطل الإمدادات من إقليم كردستان العراق، والآمال في احتواء أزمة القطاع المصرفي.وتحرك النفط الخام في نطاق ضيق مع التركيز على مخاوف المعروض وأزمة المصارف.

وبحسب "رويترز"، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 53 سنتا أو 0.7 في المائة لتبلغ عند التسوية 78.65 دولار للبرميل. وصعد كذلك خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 39 سنتا، أو 0.5 في المائة إلى 73.20 دولار للبرميل عند التسوية.

وصعدت الأسعار يوم الاثنين أكثر من ثلاثة دولارات بعد أن اضطر العراق إلى وقف تصدير نحو 450 ألف برميل يوميا من إقليم كردستان بشمال البلاد عبر تركيا بعد أن أكد قرار تحكيم أن موافقة بغداد مطلوبة لشحن النفط.

وأثار إعلان بنك فيرست سيتزن يوم الإثنين أنه سيستحوذ على ودائع وقروض بنك "سيليكون فالي" المنهار مشاعر التفاؤل حيال وضع القطاع المصرفي الذي أثار الاضطراب في أسواق المال.

وأفادت تقارير بأن السلطات الأمريكية بدأت مداولات بشأن التوسع في تسهيلات الإقراض الطارئ. وتلقت أسعار النفط دعما من مؤشرات على طلب صيني قوي.

وأشارت توقعات سنوية صادرة عن وحدة أبحاث تابعة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية يوم الإثنين إلى أنه من المتوقع ارتفاع واردات الصين من النفط الخام 6.2 في المائة في عام 2023 مقارنة بالعام الماضي إلى 540 مليون طن. وأظهر استطلاع مبدئي أن مخزونات النفط الخام الأمريكية ارتفعت نحو 200 ألف برميل الأسبوع الماضي.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 75.01 دولار للبرميل يوم الإثنين مقابل 74.60 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وأن السلة كسبت نحو خمسة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 70.77 دولار للبرميل.

زيادة صادرات النفط الروسي إلى الهند 22 مرة خلال 2022

الاقتصادية

أعلنت روسيا اليوم أن صادراتها النفطية إلى الهند زادت 22 مرة في 2022 في مؤشر إلى توجهها إلى عمالقة القارة الآسيوية في خضم الأزمة الأوكرانية.

وقال نائب رئيس الوزراء المكلف شؤون الطاقة الكسندر نوفاك وفقا لوكالة فرانس برس: «أعيد توجيه غالبية مصادرنا للطاقة إلى أسواق أخرى، إلى أسواق دول صديقة. فإذا أخذنا على سبيل المثال شحنات النفط إلى الهند فقد زادت 22 مرة العام الماضي».

الصين تتم أولى معاملات الغاز الطبيعي المسال باليوان

الاقتصادية

أعلنت بورصة شنغهاي للبترول والغاز الطبيعي اليوم أن شركة الصين الوطنية للنفط البحري «كنوك» وتوتال إنرجيز أتمتا من خلالها أولى تعاملات الصين في الغاز الطبيعي المسال تجري تسويتها باليوان.

وقالت في بيان إن المعاملة شملت نحو 65 ألف طن من الغاز الطبيعي المسال المستورد من الإمارات.

وأكدت شركة توتال إنرجيز لـ«رويترز» أن العملية تتعلق بغاز طبيعي مسال مستورد من الإمارات لكنها لم تتطرق لمزيد من التفاصيل.

وتركز الصين على تسوية معاملات النفط والغاز باليوان على مدى الأعوام الماضية في محاولة لترسيخ مكانة عملتها دوليا والحد من هيمنة الدولار على التجارة العالمية.

مصافي التكرير الفرنسية تفقد طاقتها .. «إكسون موبيل» عاجزة عن التشغيل

الاقتصادية

يعمل قطاع تكرير النفط في فرنسا بجزء بسيط من طاقته التشغيلية، مع دخول الإضرابات العمالية احتجاجا على تعديلات الحكومة لنظام التقاعد أسبوعها الرابع.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أن أربعا من أكبر ست مصافي تكرير في فرنسا تعمل بالكاد حاليا، بعد أن قررت شركة إكسون موبيل الأمريكية وقف تشغيل أكبر مصفاة تابعة لها في فرنسا مطلع الأسبوع الحالي بسبب عجزها عن توفير النفط الخام اللازم للتشغيل نتيجة الإضرابات العمالية.

وأثرت الإضرابات في فرنسا في سوق النفط العالمية، حيث تراجعت أسعار النفط الخام من بحر الشمال وغرب إفريقيا باعتبار فرنسا سوقا رئيسة لإنتاج المنطقتين.

وقالت شركة إنيرجي أسبيكتس للاستشارات «إن الإضرابات خفضت إمدادات الديزل (السولار) في فرنسا بنحو 200 ألف برميل يوميا». وبحسب بيانات «بلومبيرج»، فإن نحو 80 في المائة من الطاقة التشغيلية لمصافي تكرير النفط في فرنسا يمكن أن تتوقف عن العمل بسبب نقص إمدادات الخام».

وقالت شركة إنيرجي أسبكتس «إن الإضرابات في فرنسا تزامنت مع عمليات الصيانة الدورية للمصافي شمال غرب أوروبا وصعوبة المناورة بين خطوط النقل الرئيسة»، مضيفة أن «الإضرابات أدت إلى زيادة عمليات سحب الديزل من المستودعات في ظل تراجع الإمدادات من الخارج».

وتعتمد فرنسا على استيراد الديزل لتلبية احتياجات السوق المحلية، في حين شهدت الأيام الأخيرة تغيير ناقلات الديزل وجهتها بعيدا عن الموانئ الفرنسية بسبب اضطراب تشغيل محطات الاستيراد نتيجة الإضرابات.

وزراء الطاقة بالاتحاد الأوروبي يوافقون على خطة لتمديد خفض الطلب على الغاز

اليوم

أيد وزراء الطاقة في الاتحاد الأوروبي خطة لتمديد خفض الطلب على الغاز، لمدة عام، لضمان وجود كمية كافية من الوقود المتاح للاستخدام في الشتاء المقبل.

وأفادت وكالة «بلومبرج» للانباء اليوم الثلاثاء، بأن وزراء من الدول الأعضاء في التكتل، والبالغ عددها 27 دولة، وافقوا في اجتماع عقد ببروكسل، على تمديد الخفض الطوعي للطلب على الغاز بنسبة 15٪، حتى أواخر مارس من عام 2024، وذلك بعد أن تنتهي قواعد الطوارئ الحالية في نهاية هذا الشهر.
ومن الممكن أن يصير هذا الهدف ملزما إذا كان هناك نقص حاد في العرض.

وكان الاتحاد الأوروبي وضع الخطة في العام الماضي، بعد الحرب الروسية الأوكرانية، الذي أدى إلى إثارة مخاوف بشأن حدوث نقص في الغاز خلال فصل الشتاء.

وتمكن الاتحاد الاوروبي من خفض الطلب على الغاز بنحو 20٪، خلال الفترة بين وأغسطس ويناير.

السعودية الأولى عربياً والعشرون عالمياً في خفض الانبعاثات

الشرق الأوسط

شهدت السعودية خلال عامين من إطلاق الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، لمبادرة السعودية الخضراء، تقدما متسارعا في هذا الملف من خلال إطلاق عدد من المشروعات الجديدة في مجالات الطاقة التي تسهم في غد أكثر استدامة، وكذلك تحقيق المركز الأول عربياً والعشرين عالمياً في خفض الكربون.

وأعلن ولي العهد في مارس (آذار) 2021 عن مبادرتي «السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر» اللتين سترسمان توجه المملكة والمنطقة في حماية الأرض والطبيعة ووضعها في خريطة طريق ذات معالم واضحة وطموحة وستسهمان بشكل قوي في تحقيق المستهدفات العالمية.

وكشفت وزارة الطاقة، أمس، عن وجود عدة مشروعات وإنجازات في القطاع، والخاصة بهذا الملف، أبرزها، إطلاق 17 مشروعا جديدا للطاقة المتجددة بقدرة 13.76 غيغاواط لإزالة نحو 23.1 مليون طن مكافئ تقريباً من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

وأشارت وزارة الطاقة، إلى إطلاق أكبر مجمع في العالم لإنتاج الهيدروجين النظيف بقدرة إنتاجية تصل إلى 250 ألف طن سنوياً بحلول 2026.

وأفصحت أيضا عن إطلاق المرحلة الأولى لأكبر مركز إقليمي لالتقاط ونقل وتخزين ثاني أكسيد الكربون في مدينة الجبيل الصناعية بطاقة استيعابية 9 ملايين طن سنوياً بحلول 2027، وبطاقة قصوى تصل إلى 44 مليون طن كل عام في 2035.

وقالت إنه خلال العامين شهدت المملكة تقدما عالميا في مؤشر المستقبل الأخضر، 10 مراكز، وهي الأولى عربياً، والترتيب الـ20 عالمياً في مؤشر خفض الانبعاثات، إلى جانب تصدر البلاد دولياً في نمو إنتاج الطاقة المتجددة. وتواجه السعودية والمنطقة كثيرا من التحديات البيئية، مثل التصحر، الأمر الذي يشكل تهديدا اقتصاديا؛ حيث يقدر أن 13 مليار دولار تستنزف من العواصف الرملية كل عام، كما أن تلوث الهواء من غازات الاحتباس الحراري يقدر أنه قلص متوسط عمر المواطنين بمعدل عام ونصف.

وستعمل المبادرتان اللتان أطلقهما ولي العهد السعودي على رفع الغطاء النباتي، وتقليل انبعاثات الكربون، ومكافحة التلوث وتدهور الأراضي، والحفاظ على الحياة البحرية.

وبين ولي العهد حينها، أن المبادرتين «السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر» ستتضمنان عددا من المبادرات الطموحة؛ من أبرزها زراعة 10 مليارات شجرة داخل المملكة خلال العقود القادمة، ما يعادل إعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، ما يعني زيادة في المساحة المغطاة بالأشجار الحالية إلى 12 ضعفاً، تمثل إسهام البلاد بأكثر من 4 في المائة في تحقيق مستهدفات المبادرة العالمية للحد من تدهور الأراضي والموائل الفطرية، و1 في المائة من المستهدف العالمي لزراعة تريليون شجرة.

وستركز المبادرات على رفع نسبة المناطق المحمية إلى أكثر من 30 في المائة من مساحة أراضيها التي تقدر بـ600 ألف كيلومتر مربع، لتتجاوز المستهدف العالمي الحالي بحماية 17 في المائة من أراضي كل دولة، إضافة إلى عدد من المبادرات لحماية البيئة البحرية والساحلية.

وتسعى مبادرة السعودية الخضراء إلى تقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 4 في المائة من الإسهامات العالمية، وذلك من خلال مشروعات الطاقة المتجددة التي ستوفر 50 في المائة من إنتاج الكهرباء داخل المملكة بحلول 2030، وفي مجال التقنيات الهيدروكربونية النظيفة التي ستمحو أكثر من 130 مليون طن من الانبعاثات، إضافة إلى رفع نسبة تحويل النفايات عن المرادم إلى 94 في المائة.

النفط يعزز مكاسبه بفعل مخاطر الإمدادات الكردية وهدوء المخاوف المصرفية

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الثلاثاء، مواصلة مكاسبها من الجلسة الماضية، بفعل مخاطر تعطل إمدادات إقليم كردستان العراقي، وآمال في احتواء الاضطرابات في قطاع البنوك.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 0.06 في المائة، إلى 78.17 دولار للبرميل بحلول الساعة 13:50 بتوقيت غرينتش. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.12 في المائة، إلى 72.90 دولار للبرميل.

وارتفع النفط أكثر من 3 دولارات في جلسة يوم الاثنين، بعدما تم إيقاف ضخ الخام من إقليم كردستان عبر خط أنابيب «جيهان» التركي، بعد حكم في قضية تحكيم أكد أن موافقة بغداد لازمة لشحن النفط.

وأثار إعلان بنك «فيرست سيتيزنز بانكشيرز» أول من أمس أنه سيستحوذ على ودائع وقروض بنك «سيليكون فالي» المنهار، مشاعر التفاؤل حيال وضع القطاع المصرفي، ودفعت الأسهم الأوروبية للارتفاع.

كما تلقت أسعار النفط دعماً من مؤشرات على تعافي الطلب الصيني.

وأشارت توقعات سنوية صادرة عن وحدة أبحاث تابعة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية أول من أمس (الاثنين)، إلى أن من المتوقع ارتفاع واردات الصين من النفط الخام 6.2 في المائة، في عام 2023، مقارنة بالعام الماضي، إلى 540 مليون طن.

وتوقع استطلاع مبدئي أجرته «رويترز» ارتفاع مخزونات النفط الخام الأميركية نحو 200 ألف برميل الأسبوع الماضي.

وتوقع استطلاع مبدئي أجرته «رويترز» ارتفاع مخزونات النفط الخام الأميركية نحو 200 ألف برميل الأسبوع الماضي.

في الأثناء، قال نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، إن بلاده تحتاج إلى آليات تأمين وإعادة تأمين جديدة لصادراتها النفطية، وذلك في أحد أكثر الاعترافات العامة حتى الآن، بأن العقوبات التي تفرضها مجموعة الدول السبع تزيد من تعقيدات مبيعات البلاد من النفط.

وأفادت وكالة «بلومبرغ» للأنباء، أمس، بأنه يمكن للشركات في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، تقديم خدمات لمبيعات النفط -لا سيما التأمين- في حال تم شراء الشحنات المعنية بحدود الأسعار المحددة، أو بأقل منها.

وأدى ذلك إلى ظهور أسطول كبير من الناقلات التي تخدم المصالح الروسية، ولكن وضع التأمين الخاص بها لم يكن واضحاً في كثير من الأحيان.

وقال نوفاك في الاجتماع السنوي لوزارة الطاقة، إنه يجب التوصل إلى آليات تأمين جديدة يقبلها شركاؤها التجاريون الأجانب. وأوضح أنه «في ظل الظروف الحالية، فإنه من المهم بالتأكيد توفير أدوات جديدة وأنظمة تأمين وإعادة تأمين جديدة يقبلها عملاؤنا وشركاؤنا».

ولا تزال كميات ملحوظة من النفط الخام الروسي تجد طريقها إلى الموانئ الأوروبية، على الرغم من قرار الاتحاد الأوروبي في ديسمبر (كانون الأول) 2022، بحظر استيراد جميع أنواع النفوط الروسية عبر البحر، حسب وكالة «بلومبرغ».

وأفادت بيانات «بلومبرغ» باستمرار تدفق نحو 1.37 مليون برميل يومياً من النفط الخام عبر الموانئ الروسية إلى أوروبا، في يناير (كانون الثاني) 2023؛ مشيرة إلى أن نفط كازاخستان شكل الجزء الأكبر من تلك الكميات؛ حيث إنه معفى من هذه العقوبات، على الرغم من الحاجة إلى نقله عبر روسيا للوصول إلى أوروبا.

لكن الصادرات الكازاخية إلى أوروبا لم تتجاوز مليون برميل يومياً في السنوات الأخيرة، وبذلت كازاخستان جهوداً مضنية من أجل زيادة إنتاجها من النفط الخام، وسط عمليات صيانة مطولة ومعدات متهالكة.

ويعد ميناء نوفوروسيسك وميناء أوست لوجا الروسيان بوابتي تصدير النفط الخام من كازاخستان إلى أوروبا، وبلغت الكميات المصدرة عبر الميناءين إلى المنطقة نحو 800 ألف برميل يومياً في يناير 2023. ويترك هذا الوضع نحو 750 ألف برميل يومياً من صادرات النفط الخام المنقولة بحراً إلى أوروبا، والتي من المحتمل أن تكون في أغلب الأحيان من أصل روسي. واستوردت كل من إسبانيا واليونان وبلغاريا نحو 70 في المائة من هذه الكميات.

مطالبة بمضاعفة استثمارات الطاقات المتجددة 4 مرات

الشرق الأوسط

قالت «الوكالة الدولية للطاقة المتجددة»، الثلاثاء، إن الاستثمارات العالمية في تقنيات تحول الطاقة يتعين أن تتضاعف أكثر من 4 مرات سنوياً لتتماشى مع التعهدات التي جرى قطعها بموجب «اتفاقية باريس للمناخ».

وقالت الوكالة إن «الاستثمارات في تقنيات الطاقة المتجددة وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 1.3 تريليون دولار العام الماضي، لكن هذا الرقم يجب أن يرتفع إلى نحو 5 تريليونات دولار سنوياً لتلبية الهدف الرئيسي لـ(اتفاقية باريس) لمنع درجة الحرارة العالمية من تجاوز 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة».

وقالت الوكالة إن العالم يحتاج بشكل إجمالي إلى نحو 35 تريليون دولار لتكنولوجيا التحول بحلول 2030، وهو ما يشمل تحسين الكفاءة والكهرباء وتوسيع الشبكات والمرونة.

وأضافت أن نشر الطاقة المتجددة يجب أن ينمو من نحو 3000 غيغاواط سنوياً في الوقت الراهن، إلى أكثر من 10000 غيغاواط في 2030، مشيرة إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من المساواة في التوسع في الطاقة المتجددة بين البلدان الصناعية والنامية.

بلغ حجم مشروعات الطاقة المتجددة الجديدة في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ثلثي طاقة التشغيل المثبتة في العام الماضي، بينما بلغ في أفريقيا واحداً في المائة فقط من الطاقة المثبتة.
وقال فرنشيسكو لا كاميرا، المدير العام للوكالة، إن «التحول الأساسي في دعم الدول النامية يجب أن يركز بشكل أكبر على الوصول إلى الطاقة وتجنب تبعات تغير المناخ»، ودعا المؤسسات المالية إلى توجيه مزيد من الأموال نحو مشروعات تحويل الطاقة بشروط أفضل. ودعت الوكالة إلى توجيه الاستثمارات المخطط لها في الوقود الأحفوري، والبالغة نحو تريليون دولار من استثمارات الوقود الأحفوري سنوياً بحلول عام 2030، نحو تقنيات الطاقة المتجددة والبنية التحتية لها.

صفقات أرامكو في الصين تؤمن إمداداتها وتعزز تفوقها على منافسيها

اقتصاد الشرق

ستساعد استثمارات «أرامكو السعودية» في الصين التي جرى الإعلان عنها هذا الأسبوع على تأمين مكانتها في السوق التي أصبحت ساحة لمعركة شرسة بين الدول المنتجة للنفط في العالم، من إيران إلى روسيا.

ولكن بالحصول على حصة في مصافٍ رئيسية، فإن أكبر منتج في «أوبك» يفعل المزيد. أولاً، يشير إلى الثقة في مرونة الطلب الصيني الذي من المتوقع أن ينمو 5٪ هذا العام، وهو نقطة مضيئة لأسواق الطاقة العالمية مع إعادة فتح الصين.

كما أنها تعزز ركناً في صناعة التكرير التي غالباً ما تلعب دوراً ثانوياً للشركات العملاقة المملوكة للدولة.

يمثل الاستثمار البالغ 3.6 مليار دولار للاستحواذ على حصة 10٪ في شركة «رونغشنغ» الخاصة، لحظة فاصلة بالنسبة لقطاع التكرير الخاص في الصين، الذي يضم شركات مختلفة تتراوح من المصافي المتطورة التي تنافس شركات مملوكة للدولة مثل «سينوبيك» و«بتروشاينا»، إلى شركات أصغر غارقة على نحو متكرر في معارك ضريبية وقانونية.

صعد سهم «رونغشنغ» 10٪ يوم الثلاثاء، بعد يوم من الإعلان، مسجلاً أعلى قيمة له منذ سبتمبر.

من المتوقع أن تتمركز التوسعات في طاقة تكرير النفط بالعالم في الصين والهند وأجزاء من آسيا، في الوقت الذي تركز فيه أوروبا والولايات المتحدة على الطاقة النظيفة.

قال لين بوكيانغ، عميد معهد الصين لدراسات سياسة الطاقة بجامعة شيامن (Xiamen University)، إن «الطلب الصيني لا يزال ينمو وسيستمر في النمو لفترة طويلة من الزمن». وأضاف أن الصين بحاجة إلى إمدادات مستقرة من الطاقة، وبالتالي ستركز على تأمين المواد الأولية لمصافيها، في الوقت الذي تبرز أرامكو كسوق جاذبة لتأمين الإمدادات.

استثمارات أرامكو وملكيتها في مصافي التكرير الصينية، وإمداداتها لهذه المصافي التي تقارب 700 ألف برميل يومياً من النفط الخام، والذي يمثل أكثر من الاستهلاك اليومي لاقتصاد دولة متوسطة الحجم في أوروبا مثل هولندا، يمنح الشركة السعودية ميزة على منافسيها، الذين عادة ما يبيعون النفط الخام عبر عقود تتم مراجعتها سنوياً أو على أساس فوري.

اضطرت دول مثل إيران وروسيا، التي تُركت مع خيارات محدودة بسبب العقوبات الغربية، إلى تقديم خصومات كبيرة على نفطها من أجل جذب المشترين في الصين، وفي بعض الحالات، عرضت شحنات مجاناً وامتيازات أخرى.

لا إشارات على تغيير سياسة «أوبك+» الإنتاجية الأسبوع المقبل

اقتصاد الشرق

لم يُظهر تحالف «أوبك+» أي بوادر على تعديل إنتاج النفط الأسبوع المقبل، محافظاً على مساره ذاته رغم الاضطرابات التي تشهدها الأسواق المالية.

السعودية، التي تقود التحالف مع روسيا، قالت علناً إن «أوبك+» الذي يضم 23 دولة، يجب أن يحافظ على استقرار الإمدادات طوال عام 2023 بأكمله، حيث تواجه الأسواق تعافياً هشاً في الطلب العالمي على النفط. ويقول مندوبون عن دول أعضاء في مجالس خاصة، إن اجتماعاً عبر الإنترنت للوزراء الرئيسيين يوم الإثنين، من المقرر أن يحافظ على هذا الموقف.

قال المندوبون الذين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم لأن المعلومات خاصة، إنه وفي ظل الاضطرابات في القطاع المصرفي التي تؤثر على التوقعات الاقتصادية، وفي ظل العقوبات على روسيا التي تخلق حالة من عدم اليقين بشأن العرض، لن يكون هناك داع للابتعاد عن الخطة الحالية.

كذلك، فإن 14 من المتداولين والمحللين استطلعت بلومبرغ آراءهم، توقعوا بالإجماع عدم حدوث أي تغيير في السياسة المتبعة من قِبل لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لـ«أوبك+»، والتي لديها سلطة الدعوة إلى اجتماع طارئ إذا رأت أن هناك ضرورة لإدخال تعديلات على سياسة الإنتاج.

قال بوب مكنالي ، رئيس «رابيدان إينرجي غروب» (Rapidan Energy Group)، والمسؤول السابق في البيت الأبيض: «أظن أنهم سيتجنبون أي موقف صعب، وسيراقبون الوضع.. من السابق لأوانه اتخاذ أي استنتاجات مؤكدة من شأنها أن تؤدي إلى توصية بالدعوة إلى اجتماع وزاري قبل 4 يونيو، ناهيك عن تعديل سياسة حصص الإنتاج».

انخفضت أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوياتها في 15 شهراً الأسبوع الماضي، في ظل مخاوف من أن التداعيات الاقتصادية لانهيار «سيليكون فالي بنك» والاستحواذ على مجموعة «كريدي سويس»، ستضرّ بالطلب على النفط. لكن العقود الآجلة تعافت منذ ذلك الحين، حيث جرى تداولها يوم الثلاثاء في لندن بالقرب من 78 دولاراً للبرميل، الأمر الذي من شأنه أن يخفف أي ضغوط على منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وشركائها لدعم الأسواق.

كان وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان واضحاً بشكل خاص في أنه لا ينبغي تغيير أهداف الإنتاج الحالية. وقال الشهر الماضي إن خفض الإنتاج بواقع مليوني برميل يومياً، والذي تم الاتفاق عليه في أكتوبر، سيظل سارياً خلال الفترة المتبقية من العام.

خلال الأسابيع الأخيرة، انحسرت التوقعات التي كانت منتشرة في صناعة النفط منذ بداية العام، والتي ترجّح ارتفاع أسعار النفط مجدداً إلى حدود 100 دولار للبرميل الخام. ومع ذلك، لا تزال الشركات الكبرى، بما فيها «ترافيغورا غروب» (Trafigura Group Pte Ltd) و«غنفور غروب» (Gunvor Group Ltd)، تتوقع ارتفاعاً في النصف الثاني من عام 2023.

إذا صحّت هذه التوقعات، فقد يتعرض تحالف «أوبك+» لضغوط في وقت لاحق من العام للتحرك في الاتجاه المعاكس، أي نحو زيادة الإنتاج، مع تحسّن التعافي في الصين بعد «كوفيد» وتراجع حجم المعروض في الأسواق العالمية.

يذكر أن تحالف «أوبك+» سيستعرض سياسة الإنتاج للأشهر الستة الأخيرة من عام 2023، خلال الاجتماع الذي يعقده في مقر «أوبك» في فيينا، أوائل يونيو المقبل.

آيرينا: استثمارات الطاقة المتجددة عالميًا تحتاج 5 تريليونات دولار سنويًا

محمد عبد السند

الطاقة

لم يعد أمام دول العالم خيار سوى تعزيز استثمارات الطاقة المتجددة، من أجل الوصول إلى أهداف الحياد الكربوني، وفق ما هو منصوص عليه في اتفاقية باريس للمناخ.

وتبرهن تلك الأهمية المتنامية على مرونة مصادر الطاقة النظيفة في ضوء الأزمة العالمية، إذ حافظت القدرة التنافسية لهذه المصادر الخضراء والتدابير الحكومية الداعمة لها على مسارها الصعودي لحصّتها في مزيج الكهرباء العالمي. وفي هذا الصدد، أوصت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا) بضرورة مضاعفة استثمارات الطاقة المتجددة عالميًا بأكثر من 4 مرات، كي تفي بالالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها بموجب اتفاقية باريس للمناخ، حسب بيان اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

حجم استثمارات الطاقة المتجددة عالميًا

لامست استثمارات الطاقة المتجددة ما إجمالي قيمته 1.3 تريليون دولار في العام الماضي (2022)، بيد أنه يتعين رفع هذا الرقم إلى نحو 5 تريليونات دولار سنويًا، لتحقيق الهدف الأساس لاتفاقية باريس للمناخ، المتمثل في الحدّ من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية (2.7 فهرنهايت)، فوق المستويات التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية، بحسب تقرير آيرينا.

ويوضح الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- استثمارات الطاقة المتجددة العالمية وفي المجمل، يحتاج العالم 35 تريليون دولار للاستثمار في تقنيات تحول الطاقة بحلول نهاية العقد الجاري (2030)، من بينها تحسين الكفاءة، والتحول إلى استعمال الكهرباء بالكامل، وتوسيع الشبكة، وتعزيز المرونة، وفقًا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

ويرى التقرير أنه يتعين أن يشهد نشر الطاقة المتجددة نموًا من قرابة 3 آلاف غيغاواط سنويًا -حاليًا- إلى ما يربو على 10 آلاف غيغاواط في عام 2030.

المساواة ضرورة

أضاف التقرير أن ثمة حاجة لمزيد من المساواة في توسيع الطاقة المتجددة بين الدول الصناعية والدول النامية.

وأشار التقرير إلى أن مشروعات الطاقة المتجددة الجديدة في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية مثّلت ثلثي السعة المركبة في العام الفائت (2022)، في حين لم تمثّل أفريقيا سوى 1٪ فقط من السعة المركبة للطاقة المتجددة.

وفي هذا الصدد، قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة فرانشيسكو لا كاميرا: «يجب أن يولي التحول الجوهري في الدعم الممنوح للدول النامية مزيدًا من الاهتمام لسبل الحصول على الطاقة، والتكيف مع تغير المناخ».

وطالب لا كاميرا المؤسسات المالية بتوجيه مزيد من الأموال لاستثمارات الطاقة المتجددة العالمية، بشروط أفضل.

على صعيد متصل، طالبت (آيرينا) بتوجيه استثمارات الوقود الأحفوري، البالغة قيمتها نحو تريليون دولار سنويًا بحلول نهاية العقد الحالي (2030)، صوب مشروعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية المرتبطة بها.

ارتفاع سعة توليد الكهرباء المتجددة

يشهد العالم توجهًا قويًا صوب تبنّي الطاقة النظيفة في إطار مساعيه الرامية لتعزيز توليد الكهرباء الخضراء، بعيدًا عن مصادر الوقود الأحفوري، ضمن خطة أوسع لتعزيز أمن الطاقة، والتوسع في مشروعات التنمية المستدامة. وقفزت سعة توليد الكهرباء المتجددة عالميًا بنسبة 9.6٪، ما يعادل 259 غيغاواط خلال العام المنقضي (2022)، ليصل إجمالي السعة إلى 3.372 تيراواط، وفق ما ورد في التقرير السنوي لـ«آيرينا» الصادر في 21 مارس/آذار 2023.

واستحوذت مصادر الطاقة المتجددة على نصيب الأسد من إجمالي سعة الكهرباء المضافة في عام 2022، بواقع ٪83، حسب التقرير الذي طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

الطاقة المتجددة حسب الدول والمناطق

تركزت الزيادة القياسية في سعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بعدد قليل من الدول والمناطق، مثل آسيا والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.

فقد استحوذت آسيا على 175 غيغاواط، ما يزيد عن نصف السعة المضافة عالميًا في عام 2022، ليصل الإجمالي التراكمي إلى 1.63 تيراواط، بقيادة الصين، التي شهدت تركيب 141 غيغاواط من الكهرباء المتجددة.

وفي أوروبا وأميركا الشمالية، ارتفعت سعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بواقع 57.3 و29.1 غيغاواط على الترتيب، بينما واصلت أفريقيا توسّعها بمعدل مطّرد، بارتفاع قدره 2.7 غيغاواط.

وبالمثل، شهدت أوقيانوسيا وأميركا الجنوبية إضافة 5.2 و18.2 غيغاواط من الطاقة المتجددة على الترتيب في عام 2022.

وفي منطقة الشرق الأوسط، شهدت سعة الطاقة المتجددة أعلى زيادة من حيث النسبة المئوية، لامست ٪12.8، ما يعادل 3.2 غيغاواط من السعة الجديدة في العام المنصرم (2022).

وبحلول نهاية العام الفائت (2022)، استحوذت مصادر الطاقة المتجددة على ما نسبته ٪40 من سعة توليد الكهرباء العالمية المركبة، بحسب نتائج التقرير الذي تثبّتت منه منصة الطاقة المتخصصة. وفي السيناريو ذاته، لفت المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة فرانشيسكو لا كاميرا إلى ضرورة نمو الإضافات السنوية لسعة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بواقع 3 أمثال المستوى الحالي بحلول 2030، إذا ما كانت هناك إرادة عالمية موحدة لتحقيق أهداف الحياد الكربوني في عام 2050.

مسؤول: صادرات النفط الروسية تغير مسارها إلى الدول الصديقة

محمد عبد السند

الطاقة

لم يعد وصول صادرات النفط الروسية التي نالتها العقوبات الغربية، إلى الدول الصديقة صعبًا، في أعقاب التفاف موسكو على القيود الغربية التي تُكبّل صناعة الطاقة الروسية.

وعمدت الحكومات الغربية إلى تضييق الخناق على إمدادات الطاقة الروسية؛ بهدف تجفيف منابع إيراداتها التي تعوّل عليها موسكو في تدوير آلة الحرب في أوكرانيا.

وفي هذا السياق، غيّرت جميع صادرات النفط الروسية -التي تضررت جراء العقوبات الغربية المفروضة عليها، على خلفية الحرب الأوكرانية- مسارها إلى الدول الصديقة، حسبما أعلن وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولغينوف اليوم الثلاثاء 28 مارس/آذار (2023)، في تصريحات نقلتها وكالة رويترز.

وفرض الغرب عقوبات واسعة النطاق على موسكو، من بينها حظر على صادرات النفط الروسية المنقولة بحرًا، في أعقاب غزوها جارتها الأوكرانية في 24 فبراير/شباط (2022)، وفق معلومات جمعتها منصة الطاقة المتخصصة.

إعادة توجيه صادرات النفط الروسية

قال شولغينوف: «يمكنني القول الآن، إننا نجحنا في إعادة توجيه صادرات النفط الروسية بالكامل، التي أثّر فيها الحظر الغربي، غير أنه لم يكن هناك هبوط في المبيعات»، في تصريحات أدلى بها خلال منتدى للطاقة.

ويوضح الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- إيرادات صادرات النفط الروسي

وأكد شولغينوف أنه كان من المتوقع أن يتراجع إنتاج النفط والغاز الروسي في العام الجاري (2023)، في حين تقع موسكو تحت وطأة ضغوط هائلة جراء القيود الغربية، وعدم وجود مشترين أوروبيين لسلعتيها الحيويتين.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم نفط الروسية الحكومية أليكسندر ديوكوف، إن عام 2023 سيكون أكثر صعوبة من سلفه (2022)، مضيفًا أن الضغوط الناجمة عن العقوبات الغربية ستتفاقم، بحسب تصريحات أدلى بها في منتدى الطاقة.

الهند أكبر مشترٍ

قال شولغينوف، إن روسيا تعكف على إعادة تغيير مسار صادرات النفط وصادرات المشتقات النفطية إلى كل من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط من أسواقها التقليدية في أوروبا.

وتصنَّف الهند أكبر مشترٍ لخام الأورال الروسي القياسي في مارس/آذار (2023).

ووفقًا للتوقعات، ستستحوذ الهند على نحو ٪50 من كل صادرات خام الأورال المنقولة بحرًا، في مارس/آذار (2023)، في حين تحلّ الصين بالمرتبة الثانية.

من جانبه، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، إن صادرات النفط الروسية إلى الهند قفزت بواقع 22 مرة في عام 2022، إلّا أنه لم يُحدد حجم تلك المبيعات.

إيرادات الطاقة

أوضح نوفاك أن إيرادات الطاقة مثّلت ما نسبته ٪42 من حجم الموازنة الفيدرالية الروسية في عام 2022، بزيادة ٪36 عن العام السابق (2201).

وأشار إلى أن صناعة الطاقة الروسية مُستدامة، رغم التحديات العصيبة التي فرضتها العقوبات الغربية.

وذكر نوفاك أن روسيا تحتاج إلى التركيز على تعزيز صادرات الطاقة إلى ما يُطلق عليها «البلدان الصديقة»، مردفًا أن موسكو ستواصل تطوير أدوات التأثير اللازمة لدعم تجارتها تلك.

هبوط إنتاج الغاز

شهدت روسيا هبوطًا في إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ٪9.5 على أساس سنوي، إلى 119.4 مليار متر مكعب، في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط (2023)، حسبما أوردت صحيفة «فيدموستي» الروسية اليوم الثلاثاء 28 مارس/آذار (2023).

ويمضي إنتاج الغاز الروسي في مسار نزولي، إذ انكمش بنحو ٪12 في عام 2022؛ نتيجة تداعيات الحرب الأوكرانية التي تُطلق عليها موسكو «عملية خاصة»، بجانب تحركات الدول الأوروبية المكثفة لتنويع مصادر الطاقة، بعيدًا عن روسيا، وفق ما نقلته الصحيفة عن مصادر مُطلعة.

كما هبط إنتاج الغاز الروسي بنسبة ٪8.7 في شهر فبراير/شباط (2023)، إلى 56.7 مليار متر مكعب، بينما هبط إنتاج الغاز في يناير/كانون الثاني (2023) بنسبة ٪9.7، مسجلًا 62.7 مليار متر مكعب.

وذكر أحد المصادر أن شركة غازبروم الحكومية قد أسهمت بالنصيب الأكبر في هذا التراجع، وفق ما أوردته «فيدموستي».

خفض الإنتاج مستمر

في 21 مارس/آذار (2023)، قال ألكسندر نوفاك، إن روسيا ستواصل خفض إنتاجها النفطي بواقع 500 ألف برميل يوميًا، حتى نهاية يونيو/حزيران (2023)، حسبما أوردت شبكة «سي إن إن».

ويُظهر الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- صادرات روسيا من الغاز عبر خطوط الأنابيب:

وقال نوفاك: «الآن تقترب روسيا من تحقيق مستوى الخفض المستهدف، وسنصل إليه في الأيام المقبلة»، إشارة منه إلى إعلانه في فبراير/شباط (2023)، أن بلاده ستخفض إنتاجها اليومي من النفط بواقع 500 ألف برميل يوميًا بدءًا من مارس/آذار (2023).

وأضاف نوفاك: «وفقًا لوضع السوق الحالي، سيكون قرار خفض الإنتاج طواعية بواقع 500 ألف برميل يوميًا، حتى يونيو/حزيران (2023) شاملاً».

وفي بيان منفصل، أشار نوفاك إلى أن سوق النفط العالمية تقع تحت وطأة ضغوط غير مسبوقة، مُستشهدًا بحظر الطاقة الغربي المفروض على موسكو، والمحاولات الخطرة لفرض سقف أسعار النفط الروسي، على حدّ وصفه.

ويضيف قرار خفض إنتاج النفط الروسي إلى اتفاقية مماثلة من قبل أوبك+ (تحالف يضم منظمة البلدان المصدر للنفط «أوبك» بجانب الدول الحليفة) لخفض المعروض.

ففي أكتوبر/تشرين الأول (2022)، وافق أوبك+ على خفض حادّ في الإنتاج بواقع مليوني برميل يوميًا، يسري بدءًا من نوفمبر/تشرين الثاني 2022 حتى نهاية عام 2023، رغم مطالبات متكررة بزيادة الإنتاج من قبل المستهلكين الأساسيين.

السعودية الأولى عالمياً في نمو إنتاج «المتجددة»

عكاظ

كشفت وزارة الطاقة أن السعودية سجّلت المركز الأول عالمياً في نمو إنتاج الطاقة المتجددة، بعد عامين من إطلاق ولي العهد مبادرة السعودية الخضراء، وأعلنت الوزارة أن السعودية أصبحت في المركز الأول عربياً والعشرين عالمياً في مؤشر خفض الانبعاثات، إضافة إلى تقدمها 10 مراكز عالمياً في مؤشر المستقبل الأخضر.

وبيّنت الوزارة أن السعودية أطلقت خلال العامين الماضيين عدداً من المشاريع الجديدة في مجالات الطاقة التي تسهم لغد أكثر استدامة، إذ تمكنت من إطلاق 17 مشروعاً جديداً للطاقة المتجددة بقدرة 13.76 جيجاوات لإزالة نحو 23.1 مليون طن مكافئ تقريباً من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، مع إطلاق أكبر مجمع في العالم لإنتاج الهيدروجين النظيف، بقدرة إنتاجية تصل إلى 250 ألف طن سنوياً بحلول عام 2026، إضافة إلى إطلاق المرحلة الأولى لأكبر مركز إقليمي لالتقاط ونقل وتخزين ثاني أكسيد الكربون في مدينة الجبيل الصناعية بطاقة استيعابية 9 ملايين طن سنوياً بحلول عام 2027، وبطاقة قصوى تصل إلى 44 مليون طن سنوياً بحلول عام 2035.

ووفقاً لصفحة المبادرة الإلكترونية، فقد تم استثمار نحو 5 مليارات دولار (18.75 مليار ريال) في محطة الهيدروجين الأخضر في مشروع نيوم، لإنتاج كميات كافية من الهيدروجين لتزويد 20 ألف حافلة بالوقود يومياً، إضافة إلى 541 كيلو متر مربع من مساحة التشجير المستهدفة في مشروع الرياض الخضراء من خلال زراعة 7.5 مليون شجرة لتحويل عاصمة السعودية إلى واحة خضراء، واستثمارها بـ346 مليار ريال في إستراتيجية استدامة الرياض لخفض الانبعاثات الكربونية ورفع نسبة المركبات الكهربائية في المدينة إلى ٪30 بحلول عام 2030، مع استثمار 15 مليار دولار (56.25 مليار ريال) في مخطط العلا الجديد لإقامة أكبر واحة في العالم، ويتضمن خططاً لإقامة مساحات طبيعية خضراء تصل إلى 10 ملايين متر مربع، مع زراعة أكثر من 4 ملايين شجرة مانغروف في إطار جهود استعادة غابات المانغروف على شواطئ المملكة.

شكراً